

قضايا بحثية 1 – الأسبوع العاشر

المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

2025



مساهمة الدراسة في تفسير وشرح النتائج

قدمت الدراسة معالجة معمقة لفكرة المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وركزت على أن القواعد التقليدية للمسؤولية لم تعد كافية للتعامل مع طبيعة هذه التكنولوجيا، خاصة في ظل استقلالية القرارات التي تتخذها الأنظمة الذكية. ساهمت الدراسة في تفسير النتائج عبر إبراز أن الذكاء الاصطناعي قد يشكّل مصدرًا للمخاطر العامة، وهو ما يستدعي البحث عن أسس جديدة للمسؤولية، مثل المسؤولية الموضوعية القائمة على المخاطر، أو تطوير نظرية "حراسة الأشياء" لتشمل الروبوتات والأنظمة الذكية. هذا التفسير جاء متوافقًا مع بعض الأدبيات الغربية التي ترى أن المسؤولية عن منتجات الذكاء الاصطناعي يجب أن تتجه نحو النماذج الموضوعية (كما في التوجيه الأوروبي بشأن المنتجات المعيبة)، ولكنه يختلف مع الأدبيات التقليدية التي ما زالت تتمسك بضرورة إثبات الخطأ كأساس للتعويض.

مساهمة الدراسة في تفسير وشرح النتائج

من وجهة نظر الباحث، فإن سبب هذا الاختلاف يرجع إلى خصوصية الذكاء الاصطناعي باعتباره تقنية ذات قدرة على التعلم الذاتي والاستقلالية في اتخاذ القرار، وهو ما يجعل من الصعب تحميل شخص بعينه المسؤولية على أساس الخطأ التقليدي. وبالتالي، كان تفسير النتائج في ضوء هذه الخصوصية بمثابة مساهمة في إثراء النقاش الفقهي حول إعادة النظر في أساس المسؤولية المدنية.

مدى تحقيق أهداف الدراسة

يمكن القول إن الدراسة نجحت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها المعلنة. فقد سعت منذ البداية إلى بيان قصور القواعد التقليدية للمسؤولية عن مواجهة الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، وأثبتت بالفعل من خلال التحليل أن هذه القواعد لم تعد كافية، وأن ثمة حاجة ملحة إلى تدخل المشرع لتكييف أو ابتكار قواعد جديدة. كما هدفت إلى دراسة التجارب المقارنة (خاصة الأوروبية والفرنسية) ونجحت في إظهار كيف تعاملت بعض الأنظمة القانونية مع إشكاليات المسؤولية، رغم أن المقارنة لم تكن موسعة بما يكفي لتشمل كافة الاتجاهات الدولية.

مدى تحقيق أهداف الدراسة

الهدف الآخر المتعلق بتوضيح الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي وتحديد ما إذا كان يمكن أن يكتسب شخصية قانونية مستقلة، فقد تناولته الدراسة باستفاضة عبر عرض ثلاثة اتجاهات (الشخصية الطبيعية، الشخصية الاعتبارية، الشخصية الافتراضية)، وخلصت إلى استبعاد إمكانية منحه شخصية قانونية مستقلة في الوقت الراهن. بهذا المعنى، تكون الدراسة قد حققت معظم أهدافها العلمية والعملية.

الارتباط بين النتائج والتوصيات وإمكانية التطبيق العملي

النتائج التي توصلت إليها الدراسة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتوصيات المقترحة. فمثلاً، بعد أن أوضحت النتائج أن القواعد التقليدية غير كافية، جاءت التوصية الأساسية بضرورة تدخل المشرع لسن تشريعات خاصة تنظم المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، سواء عبر الأخذ بنظام المسؤولية الموضوعية أو من خلال تطوير قواعد المسؤولية العقدية والتقصيرية لتلائم طبيعة الأنظمة الذكية.

الارتباط بين النتائج والتوصيات وإمكانية التطبيق العملي

كما أوصت الدراسة بإقرار آليات قانونية تخفف عبء الإثبات عن المضرور، وهو ما يتفق مع النتيجة التي خلصت إلى أن إثبات الخطأ أو العيب في أنظمة الذكاء الاصطناعي أمر بالغ الصعوبة بسبب استقلالية هذه الأنظمة. أما من حيث التطبيق العملي، فإن التوصيات قابلة للتنفيذ إذا تبناها المشرع عبر سن تشريعات أو إدخال تعديلات على القوانين المدنية وقوانين حماية المستهلك، خصوصاً وأن هناك نماذج تشريعية مقارنة يمكن الاسترشاد بها مثل التشريع الأوروبي بشأن المنتجات المعيبة.

التوصيات والمقترحات بشأن البحوث المستقبلية

- 
- لم تكتف الدراسة بتقديم توصيات تشريعية، بل ألمحت أيضًا إلى أن الموضوع بحاجة إلى مزيد من البحث العلمي المستقبلي. فقد أشارت إلى ضرورة تعميق الدراسات في عدة اتجاهات، مثل:
 - دراسة المسؤولية المدنية في ظل الأنظمة المفتوحة المصدر للذكاء الاصطناعي، حيث يزداد صعوبة تحديد المسؤول.
 - البحث في التداخل بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية عند وقوع أضرار جسيمة بسبب القرارات الآلية.
 - تحليل مسؤولية الشركات المنتجة والمبرمجين والمستخدمين بشكل منفصل لتحديد دور كل طرف في سلسلة إنتاج وتشغيل الأنظمة الذكية.
 - التوسع في المقارنة مع تجارب تشريعية آسيوية وأمريكية إلى جانب الأوروبية، لإثراء الرؤية القانونية العربية.

المرجع

الرزاق, ن. خ. (2024). المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي. Retrieved from

https://jelc.journals.ekb.eg/article_342094_732fb5e65c12c0aa25ab12a58a277a59.pdf



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

